المال ويبعث الى المزكى ثم المزكى يسئل عنه ما عنده ويعتبر
فيه العلم بالعدالة والفسق واسبابهما والخبرة بباطن حال
من يعدله بصحبة او جوار او معاملة ولفظ الشهادة ويكفي
انه عدل علي ولي تاكيد ويجب ذكر سبب الجرح والاعتماد
فيه على المعاينة والسماع بان يسمع انه يقذف وجاز باستفا
ضته ويقدم الجارح على المعدل والمعدل ان قال عرفت
سبب جرحه وتاب عنه فيقدم التعديل ويقضي على غائب
فوق العدوى بينه ان لم يدع اقراره وعلى الملتوار والمنقوب
ومجنون وصبي لا حدود الله تعالى اذا حلف انه في ذمته

واذا

واذا ادعى وكيله فلا تحليف ولو قال لوكيل المدعي ابراءني
موكلك لم يوخر التسليم ثم ان كان للغائب مال حاضر قضي منه
والا وسال المدعي انهاء الحاكم الى قاضي بلد الغائب تجيبه و
يشهد عدلين على ما جرى ويخرجان الى بلده والا فلا ان
يكتب اسم المحكوم عليه وابيه وجده وما يتميز به في كتاب
مختوم الى قاضي بلد الغائب وان اوفى ذاك والا ويشهد شا
هدان ان الحكم المرسل فان انكر ما في الكتاب ويحلفه فان
حلف انه اسمه حلف وان قال لست انا المحكوم عليه ولم
يوجد في البلد من يشاركه في الاسم والصفة لزمه وان وجد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)